قضايا سياسية

اسم المقال: أمن الطاقة الصيني واستراتيجية الصين في السيطرة على مصادر الطاقة
اسم الكاتب: أ.م.د. زينب عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1478
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أمن الطاقة الصيني واستراتيجية الصين في السيطرة على مصادر الطاقة

أ.م. د. زينب عبدالله*

ملخص :

يعد مفهوم الأمن أحد أهم المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية وهو يتسم بالتغيير والتطوير لكونه مفهوم متغير غير جامد مرت به توسعات في أبعاده لتتجاوز التهديدات العسكرية الى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنها والتي تنوعت بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية , وهذا ما ظهر واضحاً مع التطورات التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر. خاصة مع تبني المنظمات الإرهابية وعلى رأسها القاعدة استهداف الولايات المتحدة والقوى الغربية ليس بمهاجمة أراضيها كما هو الحال في 11 سبتمبر بل اقتصادياتها مثل الاقتصاد الأمريكي والغربي في فضله باستهداف المنشآت النفطية التي تعتمد عليها واستهداف الامدادات الامريكية وناقلات النفط الأمريكية والغربية والتي سيكون لها الأثر في الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

أما بالنسبة لأمن الطاقة فهو مفهوم ليس بالجديد إذ ترجع بداياته الى قرار وينستون تشرشل الذي يعد أول من طرح تعريفاً له ومع الحوادث التي شهدها النظام الدولي من ازمة حظر النفط العربي في عام 1973 والثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 التي نتج منها ارتفاع كبير في أسعار النفط. وقد زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالمياً وتزايدت اهميته مع تزايد التهديدات الإرهابية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر باستهداف المنشآت النفطية ولا سيما في منطقة الخليج العربي ذات الثقل الاستراتيجي في سوق الطاقة العالمية.

الكلمات المفتاحية: امن الطاقة_ الصين_ العلاقات الاقتصادية

Abstract:

The concept of security is one of the most important central concepts in the field of international relations, and it is characterized by change and development because it is a variable, non-rigid concept that has undergone

* جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية /متخصصة في العلاقات الاقتصادية الدولية dr.zainab@nahrainuniv.edu.iq

expansions in its dimensions to go beyond military threats to non-military threats that are no less important than them, which varied between political, economic and social threats, and this was evident with the developments that The events of 9/11 followed, especially with the adoption of terrorist organizations, led by al-Qaeda, targeting the United States and Western powers, not by attacking their lands, as was the case on 9/11, but rather their economies, such as the American and Western economies, thanks to it, by targeting the oil installations that depend on them, and by targeting American supplies and oil tankers. American and Western, which will have an impact on the American and global economy. As for energy security, it is a concept that is not new, as its beginnings go back to the decision of Winston Churchill, who was the first to put forward a definition of it, and with the incidents that the international system witnessed, such as the Arab oil embargo crisis in 1973 and the Iranian Islamic revolution in 1979, which resulted in a significant rise in oil prices. . Interest in this concept has increased globally and its importance has increased with the increase in terrorist threats after the events of September 11th, targeting oil installations, especially in the Arabian Gulf region, which has a strategic weight in the global energy market.

Keywords: energy security, China, economic relations

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها دراسة متجددة تعالج مظاهر معاصرة لا تزال تداعياتها قائمة ومستمرة مستقبلاً الامر الذي يفيد الباحثين المهتمين بالشأن الصيني في دراسة وفهم تلك القضية.

اهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى :

1- التعرف على مفهوم الامن والامن الطاقوي بشكل عام وتحديداً بالنسبة للصين.

2- تسليط الضوء على دور مصادر الطاقة (النفط تحديداً) ومدى تأثيره على الاستراتيجية الخاصة بالصين.

3- اظهار مدى اعتماد الصين على النفط المستورد من الخارج.

4- القاء الضوء على استراتيجية الصين الخارجية في تامين وتنويع مصادر الطاقة.

5- الوقوف على مدى تأثير النفط في تشكيل ورسم الاستراتيجية الخارجية للصين.

إشكالية الدراسة:_شهدت السياسة الخارجية الصينية تغيراً ملحوظاً خلال العقدين الاخيرين نتيجة لزيادة مستوى اعتمادها على النفط المستورد من الخارج حيث تصنف الصين ودبلوماسيتها النفطية بشكل ادى الى حدوث تحولات كبيرة في مصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها مع الدول الغنية بالموارد الطبيعية سعياً منها لتامين النفط لكونه عاملاً اساسياً في الحفاظ على ديمومة النمو الاقتصادي في البلاد. وبهذا تتلخص اشكالية الدراسة بالسؤال الرئيسي الاتي:

الى اي مدى تلعب مصادر الطاقة دوراً مؤثراً في تحديد وتشكيل الاستراتيجية الخارجية الصينية؟

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة ان النفط يلعب دوراً بالغ الاهمية في تحديد وتشكيل السياسة الخارجية الصينية اي الترتيب والتوجهات الاستراتيجية للدول وعلى وجه التحديد الصين ويعد بمثابة المحرك الاساسي للسلوك الصيني الخارجي بعد ان تحولت الى قائمة الدول المستوردة.

منهجية الدراسة:_تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف دقيق لطبيعة السياسة النفطية ومدى ارتباطها بالاستراتيجية الصينية الخاصة بأمن الطاقة من اجل ضمان امن النفط وتحليل طبيعة الدبلوماسية النفطية الصينية بالمناطق الغنية بالنفط لمحاولة تباين دور مصادر الطاقة في تشكيل ورسم السياسة الخارجية الصينية, كما تتبع الدراسة منهج الواقعية الكلاسيكية الجديدة في دراسة وتحليل السياسة الخارجية للدول والتي منها الصين متمثلة بقياداتها في تعاملها مع غيرها من الدول في مجالات اهمها وهي محط الدراسة ((مصادر الطاقة)) ايضاً ثم اتباع المنهج التاريخي في تتبع ومراجعة طبيعة الاستراتيجية الصينية بمجال الطاقة ومراحل تطورها لكي يتم استنتاج طبيعة التغيرات التي شهدتها تلك الاستراتيجية ومدى تأثير النفط في رسمها.

أولاً_ مفهوم أمن الطاقة وابعاده وتحدياته وعلاقته بالأمن القومي للدول

لقد اصبح مفهوم أمن الطاقة قائماً في استراتيجيات الأمن القومي للدول الصناعية الكبرى حتى انها اخذت في صياغة استراتيجيات قومية خاصة بقضية الطاقة وأمنها على المستويين الداخلي والخارجي ورصدت الاموال لأجراء الابحاث والدراسات والمشاريع الخاصة بقضية أمن الطاقة وجعلها في موضع التنفيذ[1].

ماذا يعني أمن الطاقة ؟ هنالك العديد من التعريفات الخاصة بهذا الموضوع منها:

1: مفهوم أمن الطاقة التقليدي

وذلك من خلال التركيز على توفير الانتاج الكلي من مصادر الطاقة بأسعار ملائمة وفي متناول الجميع . وقد دعم هذا التعريف تدخل القوى الكبرى في عدد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان توفره , وذلك لان هذا التعريف قائم على قضية مفادها ((ان اي نقص في العرض من مصادر الطاقة يؤدي الى ارتفاع في الاسعار بشكل يهدد الامن القومي والاقتصادي للدولة))[2]

وقد تراوحت بعض الدراسات والكتابات بين امن الطاقة وامن امداداتها والذي يعني توافر كمية من الطاقة لمواجهة الحاجات الاساسية للمواطنين وتحقيق مستوى من التطور المطلوب[3].

لقد ادت التغيرات التي شهدتها سوق الطاقة العالمية الى زيادة حادة في الطلب العالمي على مصادر الطاقة , الامر الذي ادى الى ايجاد تحديات اقتصادية واستراتيجية جديدة امام كبرى الدول المستهلكة للطاقة مع قلة المعروض في السوق العالمية الذي يصاحبه ارتفاع في الاسعار يصاحبه ضعف البنى التحتية في البلدان المنتجة , الى ان اصبح المفهوم التقليدي لأمن الطاقة غير فعال في تفسير أمن الطاقة. إذ ادى التطور في مفهومي الأمن والطاقة خلال مدة ما بعد الحرب الباردة الى طرح تعريفات

([1]) د. خديجة عرفة محمد امين / مفهوم امن الطاقة (سلسلة مفاهيم) العدد 50 (آيار/مايو 2008) ص7.

([2]) عمرو عبدالعاطي/امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات/ط1 بيروت 2014 ص46.

([3]) Hans Holgev – Ragner (et al.),((The costs of Energy supply security)) International Atomic Energ Agency, planning and Economic Studies section, 27/12/2006, p.2, Available at: http://www.iea.org/ourWork/ST/NE/pess/assests/ .

جديدة لهذا المفهوم تختلف وبشكل يؤدي الى المفهوم التقليدي له, فاختلفت هذه التعريفات وتعددت بحسب موقع الدولة في سوق الطاقة الدولية في كونها دولة منتجة للطاقة او مستهلكة لها[1]. وهنا ظهر مفهوم جديد له علاقة بمفهوم أمن الطاقة وهو (معضلة الطاقة)[2] . وهنا كان لابد من ايجاد تعريفات جديدة لمفهوم أمن الطاقة يصب تعبيره في محصلة الدول المنتجة[3].

2: تعريفات الدول الصناعية والمنظمات الدولية لمفهوم أمن الطاقة

تعددت تعريفات المنظمات والوكالات الدولية المهتمة بقضية الدول والدول الصناعية الكبرى لمفهوم أمن الطاقة , وأهمها:

أ- تعريف الوكالة الدولية للطاقة: تعرف هذه الوكالة أمن الطاقة بانه تواصل الاستقرار في الاسعار المقبولة التي هي في المتناول مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة . إذ كان الهدف الاساسي في إنشاء هذه المنظمة هو تحقيق أمن الطاقة على المستوى الدولي[4]. ونظراً لأهمية أمن الطاقة على المستويين الوطني والعالمي عملت المنظمة الدولية للطاقة على تعزيز أمن الطاقة من خلال وسائل معينة هي:

- تعزيز التنوع والكفاءة والمرونة في قطاعات الطاقة في الدول اعضاء الوكالة.
- التنسيق الجماعي للاستجابة للتغيرات في العرض والطلب.
- توسيع التعاون الدولي مع جميع الاطراف الفاعلة في سوق الطاقة العالمية[5].

ب- تعريف البنك الدولي: يعرف بأنه ضمان انتاج الدول للطاقة واستخدامها في ضوء توافرها بتكلفة معقولة من اجل تحقيق هدفين هما:

---

1. (Energy – Security – WEC – paper 070/23.pdf

(2) معضلة الطاقة او ازمة الطاقة: تعني أي عقبة كبيرة (او ارتفاع الاسعار) في توريد موارد الطاقة على الاقتصاد وعادة ما يشير الى نقص في النفط او الكهرباء او غيرها من موارد الطاقة البديلة. المصدر: ازمة الطاقة من وكيديا على الموقع: ar.wikipedia.org

(3) كاميلا بروتسكي , الطاقة والامن : الابعاد الاقليمية والعالمية في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي : الكتاب السنوي 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2007) ص 326.

(4) د. خديجة عرفة محمد امين , مفهوم امن الطاقة (سلسلة مفاهيم) العدد 50 (آيار/مايو 2008) ص12.

(5) علي خليفة الكواري , استراتيجية وكالة الطاقة الدولية : قراءة اولية في اسباب الاوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها , المستقبل العربي / السنة 12 / العدد 127 (كانون الاول / ديسمبر 1989) ص 126.

- تسهيل النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى خفض مستوى الفقر.
- التحسين المباشر لمستويات معيشة المواطنين للوصول الى خدمات الطاقة الحديثة[1].

ج- تعريف الامم المتحدة: ويعرف بانه الحالة التي تكون فيها امدادات الطاقة متوافرة في كل الاوقات وبأشكال متعددة وبكميات كافية واسعار معقولة[2].

د- المفهوم الامريكي: وهو ما يعني خفض اعتماد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة (النفط) المستورد من الخارج عن طريق الترويج لأنواع وقود منتجة عملياً مثل الايثانول فضلاً عن خفض مخاطر الصدمات السعرية من خلال تنوع المصدرين والموردين[3].

هـ- المفهوم الاوربي: وهو يقوم على أربع دعائم أساسية هي :

- ادارة الطلب: بمعنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الامكان.
- التنوع في مصادر الطاقة.
- تجنب الازمات في اسواق الطاقة.
- التحكم بالعرض الخارجي من خلال الدخول في شراكات مع الدول الرئيسية التي يعتمد عليها الاتحاد الاوربي في تامين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي[4].

و- المفهوم الروسي: ينطلق أمن الطاقة الروسي من تأمين الامدادات وتأمين الوصول الآمن للطاقة الى الاسواق, فضلاً عن الحفاظ على استقرار الاسعار. كما يتركز المفهوم الروسي لأمن الطاقة على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها أي أنه يركز على أمن العائدات من سوق الطاقة ويوظف لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية[5].

---

1 (Daniel Yergin, En suring Energy Security, Forcign Affairs, March-April 2006, p.70.

2 The World Bank, Energy Security Issues, Moscow, Washington DC, December, 2005, p.3.

(3)عمرو عبدالعاطي / امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات / ط1 بيروت 2014 ص54.

(4)(Paul Gallis, NATO and Energy Security, GRS Reprt for congress, the Library of congress, Washington DC, March 2006.

(5)محمد جاسم حسين الخفاجي , روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات) دار امجد للنشر والتوزيع , عمان , 2018 , ص 58.

ز – أما بالنسبة للمفهوم الصيني: فهو يقوم على منظورين:

المنظور الاول: وهو المنظور الواقعي ويستند على تأمين الحاجات الصينية من الطاقة بالتحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنوع الامدادات وتحقيق تأمين تلك الامدادات واستقرارها[1]. ويعالج المنظور الواقعي امن الطاقة كمسألة استراتيجية لكونها تتطلب التنافس على مراقبة المصادر الاستراتيجية للموارد الطاقوية ويتحول النفط هنا الى سلعة نادرة وثمينة ومركزه جغرافياً يمكن ان تستخدم كسلاح للضغط في الساحة العالمية[2].

اما المنظور الثاني: فهو اكثر ليبرالية من الاول وظهر خلال الثمانينيات في تحدي واضح للمنظور الواقعي وينطلق من ان حدوث اكتشافات منظمة لمواقع نفطية وتزايد دور الدول المنتجة خارج اطار الاوبك وغيرها قلل من الاهمية الاستراتيجية للنفط وجب بذلك النظر اليه كسلعة عادية وعليه فان تدخل الحكومات غير مرغوب فيه الا في حالة حدوث اضطرابات في السوق اي عندما لا يتم اخذ معطى خارجي بعين الاعتبار من طرق مبنى هياكل السوق ويكون تدخل الدولة هنا مشروعاً فقط اذا كان على اساس قواعد السوق بجمع المعلومات ونشرها والتعاون الدولي وبالتالي فان امن الطاقة يمكن ضمانه بشكل افضل من طرف الاسواق, وافضل استراتيجية يمكن ان تتبعها اي دولة هي تقليل الحواجز على التجارة والاستثمارات في الانتاج وتقليص تدخلها في هذا الشأن[3].

وفي ضوء تباين تعريفات الدول والمنظمات المختلفة لمفهوم أمن الطاقة والتحولات التي شهدتها قضية الطاقة عالمياً في الاعوام الاخيرة التي اظهرت قصور مفهوم أمن الطاقة عن بلوغ غايته وان هناك حاجة الى تبني منظور اوسع في التعامل مع المفهوم وتنوع مصادر الطاقة وتقسيمها بين تقليدية وغير تقليدية ظهر لنا تعريف جديد يكمن في الفكرة الآتية:

([1]) د. بلال مرصد , مستقبل امن الطاقة وديناميكية العلاقة الدولية في ظل التحول للطاقات المتجددة والبديلة , مجلة اراء على الرابط araa-sa / index .phpz .view=avticie si

)[2](Christian Constantin ((Chinas conception of Energy Sccurity: Sources and International Impacts)). Working popr No.43.March 2005 p.1.

)[3](Christian Constantin op.cil.p.2.

العمل على تقليص انقطاع توافر الطاقة من مصادرها لضمان توفر الكمية المطلوبة منها عالمياً والعمل على تنمية مصادر الطاقة[1].

أبعاد أمن الطاقة. وتتلخص تلك الابعاد في الآتي:

1- **البعد الاقتصادي:** والذي ينقسم بدوره الى:

أ- **البعد الاقتصادي للدول المستهلكة:** ويتمثل في ضمان ان لا تؤدي ندرة موارد الطاقة او نقصها الى تأخير النمو الاقتصادي او زيادة التضخم والبطالة او تخفيض قيمة العملة الدولية.

ب- **البعد الاقتصادي للدول المنتجة:** وهو صورة تعكس البعد الاقتصادي للدولة المستهلكة ويتمثل هدف المنتجين بضمان ايرادات ثابتة من صادرات الطاقة.

2- **البعد الاجتماعي:** ويرتبط هذا البعد بهدف الى تضييق الفجوة في الطاقة بين الدول الغنية بالطاقة والفقيرة اليها, اذ كلما اتسعت فجوة الطاقة اصبحت الدول اقل أمناً والعكس صحيح[2].

3- **البعد البيئي:** ويتمثل بتخفيض الاثار البيئية للتنقيب والانتاج والنقل والمعالجة والاستخدام لمصادر الطاقة[3].

4- **البعد التقني:** ويهدف الى:

أ- ضمان ان لا يؤدي انخفاض أسعار مورد معين من موارد الطاقة الى خفض التقنيات التي تقلل من كفاءة الطاقة وتزيد انتاجها وتقلل تكاليف الانتاج وتقلل الانبعاثات.

ب- فضلاً عن ذلك توافر تقنيات جديدة للمنتجين والمستهلكين في انحاء العالم[4].

([1])علي حسين باكير , دبلوماسية الصين النفطية: الابعاد والانعكاسات: التنافس الجيد – استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة (بيروت: دار المنهل اللبناني 2017 ص190).

([2])عمرو عبدالعاطي , امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , ط1 بيروت 2014 ص56.

([3])انس فيصل الحجي , ابعاد امن الطاقة: المنافسة والتفاعل وتعزيز الامن , من كتاب امن الطاقة في الخليج التحديات والافاق , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , 2009, ص253.

([4])لودفيك مون, الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل , مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع, الرياض, 2014, ص79.

5- **السياسة الخارجية:** ان الغرض من هذا البعد يتمحور حول منح الدول التي تعتمد على الطاقة المستوردة او المصدرة لاتخاذ قرارات ذات مفهوم عكسي بالسياسة الخارجية[1].

6- **الامن القومي:** يمثل هذا البعد لحماية بنية الطاقة التحتية ومنشآتها من التخريب والهجمات الارهابية والاخطاء البشرية والكوارث الطبيعية[2].

محددات أمن الطاقة

يرتبط مفهوم أمن الطاقة بعدد من المحددات والتحديات التي تؤثر في استراتيجيات الطاقة القومية والعالمية والتي أهمها:

1- اختلال بين العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الاقتصادي.

2- القيود المفروضة على امدادات الطاقة وهي على نوعين:

الاول: حين يصبح مصدرها غير متجدد من خلال النضوب الطبيعي.

الثاني: عندما تفرض قيود على الامدادات كالقيود الحكومية للحد من العرض من خلال حظر او مقاطعة او اتفاق بين المنتجين على هذا الوقف او الحظر[3].

3- استهداف المنظمات الارهابية لمصادر الطاقة وبنيتها التحتية وامداداتها[4].

4- التحديات التي تواجهها شركات النفط العالمية والمتمثلة بالاتي:

- يتمثل التحدي الاول في الصورة السلبية لتلك الشركات في الدول المنتجة.
- اما التحدي الثاني فيتعلق بالتهديدات الامنية التي قد يتعرض لها موظفوها ومنشآتها ومجالات عملها واصولها.

([1])محمد جاسم حسين الخفاجي , روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات) دار امجد للنشر والتوزيع , عمان , 2018 ,ص65- ص66.

([2])خديجة عرفة محمد امين , مفهوم امن الطاقة (سلسلة مفاهيم) العدد 50 (آيار/مايو 2008) ص34.

([3])انس فيصل الحجي , ابعاد امن الطاقة: المنافسة والتفاعل وتعزيز الامن , من كتاب امن الطاقة في الخليج التحديات والافاق , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , 2009, ص229.

([4])مصطفى العاني, اطلالة على المخاطر والتهديدات التي تواجهها عمليات شركات النفط في الدول النامية , نشرة ابحاث الامن ودراسات الارهاب, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, العدد السادس, 2007, ص34.

- اما التحدي الثالث فهو تحدي جيوسياسي يتمثل في التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تفرض او تهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية التي تعد اساس عملياتها.

5- حدوث تغير جوهري في البيئة الامنية والسياسية للدول المنتجة للطاقة, الامر الذي من الممكن ان يفقدها السيطرة على مناطق الانتاج والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية[1].

6- التحديات التقنية: تتمثل في الاعطال التي قد تصيب الاجهزة جراء العوامل المناخية وتزيد احتمالات هذه التحديات مع قلة الاستثمار في هذا المجال بما يؤدي الى انخفاض منتج التنقيب او النقل.

7- تحديات اقتصادية تتعلق بتذبذب اسعار الطاقة في الاسواق العالمية, الامر الذي قد يضر بالمنتجين في حالة ما اذا انخفضت اسعارها وبالمستهلكين في حال ارتفاع اسعارها[2].

أمن الطاقة والطاقات البديلة

ان التوسع في الاعتماد على الطاقات البديلة يحقق عدة ميزات على صعيد الامن الطاقوي العالمي والعلاقات الدولية وعلى صعيد الامن الاقتصادي والتنمية المستدامة (الحفاظ على البيئة) فلقد اصبحت الطاقات البديلة مكوناً اساسياً لتحقيق الامن الطاقوي كونها لا تتعرض للاستنزاف, هذا فضلاً عن كونها طاقات متوفرة وغير قابلة للنضوب مما يسهم مستقبلاً في تحقيق حدة الصراع الدولي على الطاقة. وعليه فانه من الممكن ان تلعب هذه البدائل دوراً حاسماً في انهاء هذا الصراع وتحقيق الامن الطاقوي العالمي المنشود باعتبارها البديل الحتمي للطاقات التقليدية[3]. وتظهر هذه المساهمة من خلال الاتي:

أ- ان الطاقات البديلة تعد متنوعة الامر الذي يمكننا من الاستفادة من هذا التنوع من خلال احلال بعضها البعض الاخر على عكس الطاقات التقليدية التي تعرف بمحدوديتها ويظهر تأثير ذلك على الامن

([1])مشروع خط انابيب النفط عبر الجزيرة العربية, نشرة ابحاث الامن ودراسات الارهاب, العدد 7, (تشرين الاول / اكتوبر 2007), ص8.

([2])محمد جاسم حسين الخفاجي , روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الادوار والاستراتيجيات) دار امجد للنشر والتوزيع , عمان , 2018 , ص 68.

([3])د. بلال مرصد , مستقبل امن الطاقة وديناميكية العلاقة الدولية في ظل التحول للطاقات المتجددة والبديلة , مجلة اراء على الرابط (araa-sa / index .phpz .view=avticie si).

القومي من خلال المؤشرات التي تقدمها وكالة الطاقة الدولية وتتبعها لتطور مصادر الطاقات البديلة على المستوى العالمي.

ب- ان استخدام الطاقات البديلة على المديين المتوسط والبعيد سوف يسهم في تخفيض تكلفة الطاقة في العالم لكونها ترتبط اساساً بعمليات البحث والتطوير والاستكشاف ثم بعمليات الانجاز لتخفيض التكاليف بعدها الا بما يرتبط بتكاليف الصيانة والتجديد.

ج- ان هذه الطاقات قادرة على ان توفر ضمانات كافية لتحقيق الامن الطاقوي المنشود عالمياً ولو على المديين المتوسط والبعيد وذلك نتيجة لتنوع مصادر الطاقة[1].

علاقة أمن الطاقة باستراتيجية الامن القومي للدول

ان من اهم الاسباب التي دعت الدول الى إيلاء مفهوم امن الطاقة اهمية كبيرة في استراتيجياتها للأمن القومي سواء من خلال تأكيد ضمانات استمرار الامدادات ام تنويع خياراتها لمصادر الطاقة والبحث عن مصادر جديدة هي العلاقة التأثيرية المتبادلة بين امن الطاقة واستراتيجية امن الدولة القومي. اذ اضحى الاول هو مكونات الثاني في الوقت الذي اصبح حماية امن الطاقة لا يقل اهمية عن حماية اراضي الدولة من اي عدوان خارجي في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة والسيطرة عليها.

وبناءً على ما تقدم فقد حدث تحول من الصراع والمنافسة على الارض الى التنافس والصراع على موارد الطاقة خاصة مع تزايد التنافس الدولي على الطاقة مما اثار وبشكل واضح الى احتمالية اندلاع المزيد من الصراعات على هذه المصادر خاصة النفط والتي من الممكن ان تأخذ في اغلبها اشكال المواجهات العسكرية الصريحة الا انها من المؤهل ان تكون على شكل صدمات حادة بدل من حروب طويلة خاصة بين الدول المتجاورة في الاساس[2].

ومع بداية الثمانينيات اخذ امن الطاقة صيغة عسكرية لاستخدام القوة العسكرية وسيلة لضمان استقرار في المناطق التي تنتج مصادر الطاقة, فمن المرجح ان يؤدي الصراع من اجل السيطرة على مصادر الطاقة

([1]) د. بلال مرصد, مستقبل امن الطاقة وديناميكية العلاقة الدولية في ظل التحول للطاقات المتجددة والبديلة , مجلة اراء على الرابط (araa-sa / index .phpz .view=avticie si).

([2])ايان رتليدج, العطش الى النفط: ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي, ترجمة مازن الجندلي (بيروت, الدار العربية للعلوم, 2006) ص98- ص103.

الى زيادة التوترات بين القوى الفاعلة في اسواق الطاقة العالمية مما يؤدي في نهاية الامر الى وقوع نزاعات ذات طابع عسكري نتيجة المنافسة المتزايدة في اسواق الطاقة الدولية, كما انه من المرجح ان تندلع صراعات ذات بعد يرتبط بمصادر الطاقة داخل الدول ذاتها خاصة داخل القارة الافريقية وستكون الدول ذات النزعة القومية في سياساتها تجاه امن الطاقة اكثر استعداداً لاستخدام القوة العسكرية للحفاظ على مصالحها القومية في المناطق الغنية بمصادر الطاقة, وما التواجد العسكري الامريكي في منطقة الشرق الاوسط الا تعبير عن ذلك الامر. هذا الى جانب استخدام بعض الدول للإبقاء على قواتها في مناطق النزاع على الطاقة كالتمركز العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي[1].

لقد ركزت العديد من الدراسات الامريكية والغربية على التكلفة العسكرية الامريكية لضمان تامين احتياجاتها من النفط وضمان استمرار الامدادات النفطية الى السوق الامريكية والعالمية وذلك نتيجة لما شهده العالم من احداث اهمها:

- الحرب الامريكية على العراق عام 2003.
- الحملة العسكرية التي شنتها روسيا على الشيشان.
- الحرب الروسية على جورجيا في منتصف عام 2006[2].

وكان اول تلك الدراسات هي مشروع الاولويات القومية واخرى لمؤسسة راند (Rand) التي ظهر فيها وبشكل واضح تأثير أمن الطاقة في الامن القومي للدول المستهلكة إذ انها ترى انه تقليص امدادات الطاقة الخارجية لها يحد من خياراتها في سياساتها الخارجية بما يشكل تهديداً لأمنها القومي سواء اعلنت عن ذلك ام لم تعلن[3].

([1])مايكل كلير, دم ونفط, امريكا واستراتيجيات الطاقة: الى اين؟ ترجمة احمد رومو (بيروت: دار الساقي, 2011), ص143- ص144.

([2])كاميلا بروتسكي , الطاقة والامن : الابعاد الاقليمية والعالمية في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي : الكتاب السنوي 2007 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , 2007) ص 347- ص349.

([3])مايكل كلير, دم ونفط, امريكا واستراتيجيات الطاقة: الى اين؟ ترجمة احمد رومو (بيروت: دار الساقي, 2011), ص142- ص 143.

ثانياً_ تأثير أمن الطاقة على الاستراتيجية الخارجية الصينية

قبل الحديث عن تلك الاستراتيجية لابد لنا من استعراض بعض النقاط المهمة ومن بينها:

1: المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الصينية في مجال تأمين مصادر الطاقة وهي:

أ- التنوع: ويشمل تنوع الاستراتيجيات والادوات وكذلك الموردين, اذ اخذت الصين تتحرك على اكثر من مسار في هذا الموضوع ومنها منطقة الشرق الاوسط واسيا ودول اسيا الوسطى وبعض الدول الافريقية فضلاً عن دول امريكا اللاتينية وقد كانت دول الخليج العربي اكبر مورد للنفط الخام بالنسبة للصين[1].

كما لجأت الصين الى استراتيجية التعاون مع بعض كبار الدول المنتجة للنفط في استكشاف حقول جديدة لها او ادارة الحقول القديمة القائمة بها وذلك من خلال شركاتها النفطية الموجودة في تلك الدول وبما يتوافق مع فكرة التعاون بين منتجي ومستهلكي الطاقة[2].

وقد دفعت الصين عدة عوامل لكي تتبنى سياسة التوجه نحو الخارج باستثماراتها في مجال الطاقة والتي تمثلت في:

1) التخوف من تدفق الامدادات خاصة مع معاناة المناطق الرئيسية التي تعتمد عليها الصين في توفير امدادات الطاقة لها من عدم الاستقرار السياسي.
2) كما تخشى الصين من حدوث اي اضطرابات في الامدادات النفطية القادمة اليها عبر مضيق ملقا اذ انه يسهل اغلاقه بسهولة.
3) فضلاً عن التحدي الذي يسببه التواجد الامريكي في منطقة اسيا الوسطى التي تعتمد عليها الصين بشكل كبير لامتلاكها احتياطات نفطية يعتد بها.
4) واخيراً فقد شكل نجاح الدول الكبرى المستوردة للنفط ومصادر الطاقة الاخرى في خلق تواجد لها في المناطق الاساسية المنتجة للنفط دافعاً للتحرك في هذا المجال خشية استخدام النفط كسلاح ضدها بشكل يعوق مسيرة التنمية في البلاد.

([1])د. خديجة عرفة محمد امين , مفهوم امن الطاقة (سلسلة مفاهيم) العدد 50 (آيار/مايو 2008) ص128.

([2])انس فيصل الحجي, العلاقات مع الهند: لماذا لا يتم تعميم خطوات ارامكو, العربية, 13 ديسمبر عام 2005, ص2. على الموقع : www.alavabiya.net/Articlep.aspx?p=19444

اما فيما يتعلق بالأدوات فقد اعتمدت الصين على استراتيجية الخروج من الاستثمار في البنى التحتية وتقديم مجموعة متكاملة من المساعدات والقروض والغاء بعض الديون فضلاً عن توقيع اتفاقيات خاصة بالاستكشاف والانتاج وتبادل الزيارات بين مسؤولي الطرفين[1].

ب- سياسة الصعود السلمي التدريجي: ان الصين في سعيها لتحقيق امن الطاقة لم تتبع سياسة استفزازية توسعية كما فعلت الولايات المتحدة الامر الذي توافق وبشكل واضح مع السياسة الخارجية الصينية التي اتسمت بطابعها السلمي وبما يضمن الاستقرار في علاقاتها الخارجية بشكل لا يؤثر على مسيرتها التنموية[2].

ج- عدم الثقة في سوق الطاقة العالمي: استناداً الى الاستراتيجية التي تم اعتمادها من قبل الصين في سياساتها الخارجية في مجال تامين مصادر الطاقة في عدم ترك قضية الطاقة قوى السوق فقد سعت الصين للتركيز على تنويع الموارد وتنويع الاستراتيجيات والادوات المستخدمة لضمان عدم تأثير هذا السوق المتقلب على مسيرة التنمية بها وبذلك فقد تحولت قضية الطاقة في الصين الى قضية سياسية عليا ترتبط بأمنها القومي.

د- استراتيجية المرونة والتقييم: لقد حرصت الصين على اتباع سياسة خارجية مرنة في هذا الشأن وبما يسمح لها بالتغيير المستمر وهذا ما بدى واضحاً في عدة مواقف اهمها موقفها مع ايران والسودان والذي تغير استجابة للمصالح الصينية[3].

2: دور شركات النفط الصينية في تحقيق امن الطاقة الصيني وتنفيذ السياسة الخارجية الخاصة بأمن الطاقة

لقد نجحت شركات النفط الوطنية الصينية في وضع الصين كفاعل مهم في سوق الطاقة العالمي من خلال توجهها باستثماراتها الى المناطق الرئيسية المنتجة للنفط على الرغم من حداثتها في سوق الطاقة العالمي, اذ يسيطر على قطاع النفط الصيني ثلاث شركات مملوكة للدولة هي:

([1])انطوان برونيه, جون جون بول جيشار, التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية, ترجمة عادل عبد العزيز احمد, المركز القومي للترجمة, 2016 , ص238.

([2])انطوان برونيه, جون جون بول جيشار, التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية, ترجمة عادل عبد العزيز احمد, المركز القومي للترجمة, 2016 , ص240.

([3])مستقبل علاقات الصين مع الدول الكبرى, مجلة الصين اليوم, العدد الرابع, نيسان 2004.

- الشركة الوطنية للبترول CNPC.
- الشركة الوطنية الصينية للبترول البحري CNOOC.
- المؤسسة الوطنية العامة للبتروكيمياويات SINCPEC[1].

اصبحت تلك الشركات فاعلاً في صناعة الطاقة عالمياً من خلال استثماراتها في مناطق عدة خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات الماضي خاصة مع تزايد الفجوة بين الاستهلاك والانتاج المحلي اذ بدأ دورها يأخذ بعداً استراتيجياً مهماً بعد ان حصلت على عقود استثمارية في مناطق عدة في العالم كان من بينها (كندا وبيرو وبايوغينا الجديدة وتايلاند والسودان وكازاخستان وفنزويلا والعراق فضلاً عن مضيق ملقا) من خلال شراء حصة شركة ارامكو السعودية حتى انها اصبحت اكبر شريك في هذه الشركة في عام 1995 وبنسبة بلغت 6.93% هذا فضلاً عن ابرامها لعقود طويلة الاجل مع شركات عديدة من دول الخليج العربي كالكويت وقطر وايران وبعض الدول الغنية الاخرى[2]. هذا فضلاً عن العديد من العقود مع شركات نفطية كبرى في روسيا واسيا الوسطى ومنها حقل الخير في كازاخستان وعقدها لاتفاق مع تركمانستان لإنشاء خط انابيب الغاز وصولاً الى اقليم اكسيمانج الصيني. كما ركزت شركات النفط الصينية على افريقيا اذ اصبح لها دور في كل من السودان ونيجيريا وانغولا اضف الى ذلك روابطها مع كل من فنزويلا والاكوادور والبرازيل في قارة امريكا اللاتينية[3]. ولقد كان لتلك الشركات دور كبير في تنفيذ السياسة الخارجية الصينية في المجالات الخاصة بأمن الطاقة وهذا ما بدا واضحاً من خلال نجاحها في وضع الصين كلاعب مهم في سوق الطاقة العالمي, اذ اصبحت كافة المؤشرات تدل على ان اي نظام عالمي للطاقة لا يمكن ان يكون دون مشاركة الصين كفاعل اساسي على الرغم من مواجهتها للعديد من العقبات التي اثرت على قيامها بدورها والتي من اهمها:

- التنافس بين تلك الشركات بين بعضها البعض.
- التنافس بينها وبين الحكومة الصينية.

([1])جعفر كرار احمد, صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية, سلسلة اوراق اسيوية, القاهرة, مركز الدراسات الاسيوية, العدد 54, فبراير 2004, ص18- ص21.

([2])جعفر كرار احمد, صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية, سلسلة اوراق اسيوية, القاهرة, مركز الدراسات الاسيوية, العدد 54, فبراير 2004, ص28- ص36.

([3])عدنان خلف البدراني, اهمية الطاقة في السياسة الخارجية الصينية, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية, جامعة بغداد, المجلد 2016, العدد 6, 30 ايلول/سبتمبر 2016. ص271.

- فضلاً عن الانتقادات الدولية الواسعة التي واجهتها تلك الشركات.

وكان للسياسة التي اتبعتها الحكومة دور في خلق المزيد من التوتر بينها وبين تلك الشركات حتى انها كانت تفقد السيطرة عليها الامر الذي لحق الضرر بالشركات واثر على مصالحها[1]. وفي ضوء ما تقدم وقعت العديد من الاسباب امام ناظر الحكومة الصينية التي دفعتها لتقديم الدعم لشركاتها النفطية من اجل التقليل من حدة هذا التوتر ومن اهم هذه الاسباب:

أ- ادراك الحكومة الصينية لعدم قدرة شركاتها النفطية على المنافسة الكبيرة في الخارج لكونها دخلت السوق النفطية العالمية متأخرة مقارنة بالشركات الدولية العملاقة الاخرى.

ب- افتقاد الشركات النفطية الصينية للتقدم التكنولوجي والمهارات الفنية والادارية اذا ما قورنت بالشركات العالمية الاخرى مما يقلل من فرصة جاذبيتها بالنسبة للدول المنتجة.

ج- ان الصين بعيدة عن المؤسسات الكبرى التي تحكم التعاون العالمي في مجال الطاقة مثل الوكالة الدولية للطاقة الامر الذي دفعها لمساندة شركاتها الوطنية لترتب لها مكانة افضل في سوق الطاقة العالمي[2].

استراتيجية الحكومة الصينية الخارجية في تامين الطاقة

تعود جذور استراتيجية التوجه الصيني نحو الخارج الى عملها وفق المبدأ القائل بأن ((امن الطاقة اهم من ان يترك تحت رحمة الاسواق)) لذلك تبنت الصين استراتيجية التوجه نحو الخارج لضمان استثمارات صافية في حقول النفط والغاز في الخارج اي السيطرة المادية على امدادات النفط وتنويع عقود تموين الغاز الطبيعي طويلة المدى من عدد كبير من المصدرين لمواجهة احتياجات المستقبل. هذه الاجراءات تعزز قدماً بدوبلوماسية الدولة وجهود الشركات لترقية وتطوير انابيب جديدة لنقل النفط والغاز من شأنها تنويع طرق النقل المستقبلية للطاقة المستوردة لكن رغم ذلك فقد وجدت الصين العديد من المعوقات التي تحول حالياً دون تمكنها من تحقيق هدفها في هذه القضية لذلك بدت تسعى منة اجل تامين هذه المصادر

([1])عدنان خلف البدراني, اهمية الطاقة في السياسة الخارجية الصينية, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية, جامعة بغداد, المجلد 2016, العدد 6, 30 ايلول/سبتمبر 2016. ص283- ص291.

([2])خديجة عرفة محمد امين , مفهوم امن الطاقة (سلسلة مفاهيم) العدد 50 (آيار/مايو 2008) ص138- ص139.

وبعدة توجهات وطرق من شأنها تحقيق الهدف[1]. ولدى الحكومة الصينية عدد من الدوافع من حيث الحجم والنطاق للجهد الذي تخصصه لاستراتيجيتها الدولية الخاصة بالطاقة وهي تشكل مخاوف بالنسبة لها تتعلق بالسعر والانقطاعات الفعلية لإمدادات الطاقة نتيجة اعتمادها المتزايد على مصادر الطاقة المستوردة. وتقسم هذه المخاوف الى ثلاثة اقسام:

1: انها لا تفضل طبيعة السوق المتقلبة والصعبة التنبؤ.

2: انها لا تثق بما تراه تأثيرا غير مسوغ يمارسه في السوق بعض المنتجين خاصة الولايات المتحدة.

3: انها لا تحبذ (السعر الزائد) الذي يتعين على الصين ودول شرق اسيا دفعه مقابل كل برميل من النفط يتم استيراده من الشرق الاوسط[2].

ان الحكومة الصينية بدت في تسعينيات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين وكأنها تتبع اسلوب استراتيجي جديد في التعامل والتحديات التي تواجه امن امدادات الطاقة, اذ انها رأت بانه من الممكن تحسين تلك الامدادات بامتلاكها لحقول النفط والغاز في باطن الارض في انحاء العالم, فضلاً عن انتاجهما وبان شركات النفط الوطنية ستكون الوسيلة التي يمكن لها تحقيق هذه السياسة اذ انها ترى بان اسهم النفط المنتج ستكون ارخص من النفط المشترى في السوق المفتوحة[3]. كما ان للحكومة الصينية اهداف اخرى من دعمها الاستراتيجيات الخارجية الخاصة بشركات النفط واهم هذه الاستراتيجيات توثيق الصلة بالسياسات الصناعية والخارجية اذ انها اكدت على اعادة هيكلة شركات النفط الوطنية وادراجها بشكل جزئي في الاسواق المالية, وهذا يعتمد بشكل كبير على نجاحها في الخارج هذا الى جانب الرغبة المشتركة بين كل من الحكومة وتلك الشركات في تعزيز فرص شركات خدمات حقول النفط للحصول على الاعمال وراء البحار الامر الذي من شأنه ان يجعل نسبة كبرى من عائدات شركات النفط في متناولها, فضلاً عن توفيره فرص العمل لعشرات الالاف من العاملين والمديرين في حقول النفط

([1])(Kenneth Liebertha and Mikkal Herberg. ((chinas for Energy Security: ImplicatiU.S.policy)), 2006.p.13.NBR Analysis: volum 17, number 1, aprl

([2])امن الطاقة في الخليج (التحديات والافاق), مجموعة مؤلفين (فيليب, اندروز , سبيد), مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ص201.

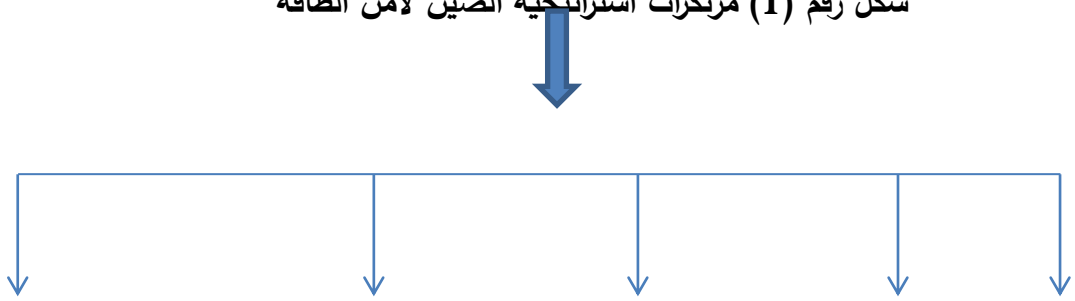
([3])(Evica Downs, (the chinese Energy Security Debae), the china Quarterly, No 177, (March 2004), 21- 41 .

وتوفير المزيد من العائدات الغربية والعملة الاجنبية للحكومة[1]. وكما يمكن للسياسة الخارجية دعم سياسة الطاقة فانه يمكن كذلك استخدام الطاقة لدعم السياسة الخارجية, اذ سادت القناعة ومنذ فترة طويلة بانه يمكن استخدام الطاقة او الاصول المخصصة للاستثمار في تطوير الطاقة وبشكل بارع في الساحة الدولية كوسيلة للترغيب او الترهيب. وبصفتها مستورداً للطاقة فقد اختارت الصين استخدامها لها كوسيلة ترغيب دوبلوماسية واعتبرتها نقطة انطلاق لتأسيس علاقات جديدة ومحفزاً لتجديد العلاقات الخامدة وتوطيد العلاقات القائمة[2].

مرتكزات الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة

تقوم الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة الهادفة لمواجهة المشاكل والتحديات على عدد من المرتكزات التي تنبع من التعريف الصيني لأمن الطاقة المتأثر بالمنظور الواقعي وبالتصور التقليدي لأمن الطاقة وهذا ما يجعل مكونات او مرتكزات الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة تتمحور حول العناصر التالية كما موضح في الشكل رقم (1).

شكل رقم (1) مرتكزات استراتيجية الصين لأمن الطاقة



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقييم المذكور.

1: ضمان الوفرة: الامر الذي يؤثر بقوة على الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة فهي تنظر بحساسية لهذه المسألة خدمة للأهداف القومية التي تسعى لتحقيقها خصوصاً مع الاختلال الكبير لصالح القدر المستهلك

(1) Amy M.Taffe and Steven W.lewis,(Beijings Oil Diplomasy), Survival, Vol. 44, No.1 (2002), 130-134.

(2) امن الطاقة في الخليج (التحديات والافاق), مجموعة مؤلفين (فيليب, اندروز , سبيد), مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ص203.

من الطاقة في الصين مقارنة بالمنتوج الصيني من مختلف مصادر الطاقة الذي اصبح عاجزاً عن مواجهة الطلب[1].

2: موثوقية الامدادات: وهي تمتد هنا الى كل ما يتعلق بسلسلة انتاج او ايصال الموارد الطاقوية من طرق نقل على اختلافها واستثمارات خارجية في ميدان الطاقة ومنشآت قاعدية في وجه مختلف المخاطر المحتملة مما يسبب في اضطرابات وانقطاعات في امدادات مصادر الطاقة ربما يؤثر على الامن الطاقوي لديها ولكون الصين تعتمد في توفير اهم احتياجاتها الطاقوية على الاستيراد من الخارج ومن مناطق بعيدة فأنها تولي لهذا الامر اهمية كبيرة[2].

3 الحصول على امدادات بأسعار في المتناول: تعد الاسعار هاجساً مقلقاً سواء للدول المنتجة او المستهلكة للطاقة على حد سواء وان اختلفت الزاوية التي ينظر كل منهما للمسألة بينما تركز الدول المنتجة على ما يسمى بأمن الاسواق اي ضمان استمرار الطلب على مختلف مصادر الطاقة وخاصة النفط وبأسعار تخدم مصالحها وتطلعاتها, نجد الدول المستهلكة تركز على استمرار امداداتها من الطاقة وبأسعار تكون في المتناول اي مناسبة ومعقولة[3].

ومن وجهة نظر الحكومة الصينية فامن الطاقة يتدعم بفضل اسعار لا تكون جداً منخفضة ولا مرتفعة لكي لا تؤثر على الاهداف القومية الكبرى لها[4].

4: تحسين كفاءة الطاقة: يركز هذا المؤشر على درجة فعالية استعمال الطاقة من اشباع الحاجات سواء كانت استعمالات في المستوى الجزئي (Mirco level) او في المستوى الكلي (Marco level) فكلما كانت تلبية الحاجات المختلفة في المستويين تتم باستعمال مقدار اقل من الطاقة كلما كانت كفاءة

)[1](Gawdat Baugat ((Chinas Enerrgy policy: Strategic Implications)). Middle East Economic Surrey: VOL.XLIX.N)) 3.January 15, 2007. http://www.mees.com/postedarticles/oped/50n03-50Do1htm

)[2](Chen Shaofeng Assessing the impact of Chinas Foreign energy auest on its energy Secuirity. EAT Working poper No.145.3 March 2009.p.4.

)[3](Ericas.Downs.((The chinese Energy Security Debate, op.cit p.22.

)[4](Erica S.Down s. ((Energy Security Sevies: op. cit.p.p.13,14.

الطاقة ايجابية واعلى والعكس صحيح[1]. والصين استطاعت ان تنمي اقتصادها بوتيرة مناسبة مع نمو استهلاكها للطاقة بفضل تبنيها لما يعرف بالبرنامج الوطني لتحسين كفاءة الطاقة في بداية الثمانينيات.

5ً التنويع في مصادر الامدادات في ظل استراتيجية التوجه نحو الخارج: اول من وضع المبدأ الاساسي لأمن الطاقة هو الجنرال البريطاني وينستون تشرشل حين اشار الى ((ان السلامة واليقينية في النفط مرتبطة بالتنويع والتنوع فقط)) اي تنوع الامدادات وهذا الامر لازال الى اليوم ذو مصداقية[2]. وتعمل الصين هنا على تنويع مصادرها من النفط لتتجاوز الدول الخليجية وايران وتتسع الى مناطق اخرى من العالم في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية وحتى الشمالية ولكنها في الحقيقة تعتمد وبنسبة تتجاوز الـ (50%) على منطقة الشرق الاوسط ويأتي بعدها منطقة شمال افريقيا وبحر قزوين[3]. ولهذا التخوف الصيني ما يبرره لان اعتمادها الكبير على نفط الشرق الاوسط معناه ارتباط امنها الطاقوي ومسيرتها التنموية بواحدة من اكثر مناطق العالم توتراً ولهذا فهي تسعى ضمن استراتيجيتها الجديدة لتامين مصادر الطاقة من مناطق جديدة من العالم[4].

ثالثاً_ التواجد الصيني في مناطق انتاج النفط

اما بالنسبة لتحالفات الصين السياسية من اجل الاستحواذ على مصادر الطاقة فقد انبثقت من السياسة الخارجية الصينية استراتيجية تتعلق بإمدادات مصادر الطاقة ومن اهم تلك الستراتيجيات هو عقدها للتحالفات السياسية مع عدد من الدول من اجل ضمان هذا الامر أولها روسيا اذ تقوم الصين بتمويل استثمارات مهمة في قطاع الطاقة الروسي لتضمن بذلك الانتفاع من الامدادات الروسية من الطاقة

([1])(Energy Efficiency: A World wide Review Indicators, Policies, Evaluation. A Report of the World Energy council in Collaboration With ADEME. London. July 2004. P.2.

([2])يو شنغ جاو, ((الصين: رفع مستويات الانتاج المحلي تعزيز كفاءة الطاقة)), في: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية: التنافس على موارد الطاقة, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي, ط1, 2008, ص299.

([3])الجيوغرافية النفطية العالمية مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الامن البترولي الصيني)), المركز العربي للمعلومات, 2004/4/18. على الموقع: http:groups.googl.com/forum//msg/fayad61/ ((ac CFVEYY1WW/LPKVbeYZZF)).

([4])حسن ابو طالب, ((الصين والشرق الاوسط: بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد)). السياسة الدولية: عدد 173, يوليو 2008, ص145.

بطريقة منتظمة فضلاً عن بناءها لاستراتيجيات جديدة تجاه كل من منطقة اسيا الوسطى وجنوب اسيا ومنطقة الشرق الاوسط والقارة الافريقية واخيراً قارة امريكا اللاتينية[1].

1: المصالح النفطية بين الصين وروسيا

تشكل العلاقات الاقتصادية الصينية الروسية بوابة واعدة لتقوية العلاقات والاستثمارات المشتركة لاسيما في القطاع النفطي وقطاع الطاقة بشكل عام, فمنذ زيارة الرئيس الصيني يانج زيمين لروسيا عام 2000 والعلاقات اخذت تتسارع وتكبر, اذ تم توقيع اتفاقاً كبيراً بين الشركات النفطية للجانبين عام 2001 هدف الى انشاء انبوب نفطي بلغ طوله 2400كم الذي قدر ان يزود الصين بنحو 700 مليون طن من النفط الروسي خلال 25 سنة القادمة[2]. كما تم توقيع اتفاقية اخرى تحديداً في مايو / 2003 بين المؤسسة الصينية للنفط والغاز الطبيعي وشركة يوكوس الروسية للنفط التي قضت تزويد الصين بنحو 1% من نفط العالم الخام من قبل الجانب الروسي رغبة منه في تحسين العلاقات بين البلدين, الا ان روسيا غيرت رأيها بعد شهر على الاتفاق وفضلت التعاون مع اليابان على الصين[3]. وذلك نتيجة لظهور بعض المشاكل في علاقتهما اثر تجميد مشروع خط انابيب نقل النفط الخام من روسيا الى الصين المعروف اختصاراً باسم خط (إن دي)[4] .وقد قامت الصين بالضغط على روسيا من اجل الحصول على انبوب النفط هذا خلال عام 2004 اذ انها طالبت بصفقة خط الانابيب هذه لضمان زيادة امداداتها النفطية هذا فضلاً عن مشاريعها المستمرة من اجل زيادة نقل الغاز الطبيعي من روسيا الى اراضيها[5]. وفي هذا السياق فقد وقع البلدان خلال الزيارة الاخيرة للرئيس الروسي بوتين الى الصين صفقة غاز عدت تاريخية بلغت قيمتها نحو (400) مليار دولار تزود روسيا بموجبها الصين بـ (38) مليار م^3 من الغاز سنوياً ولمدة ثلاثين عاماً, ابتداءً من عام 2018. كما توصل البلدين الى اتفاق اخر في مارس / اذار 2013

([1])انطوان برونيه, جون جون بول جيشار, التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية, ترجمة عادل عبد العزيز احمد, المركز القومي للترجمة, 2016 , ص238.

([2])فايننشل تايمز, 25 ايلول 2003.

([3])مستقبل علاقات الصين مع الدول الكبرى, مجلة ... اليوم, العدد الرابع, نيسان 2004.

([4])ان دي : وهما الحرفان الاولان للمدينة الروسية التي سينطلق منها خط النفط المشترك بين روسيا والصين حسب اتفاق عام 2003 والمدينة الصينية التي من المفروض ان يصب فيها.

([5])علي حسين باكير, العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية, مجلة الجيش, العدد 56, نيسان 2006 على الموقع: www.lebarmy.gov.lp/av/content

تعهدت بموجبه شركة روسنفت بزيادة صادراتها النفط الروسي الى الصين من (300) الف برميل يومياً الى نحو (800) الف برميل يومياً في المستقبل القريب[1].

وكان لهذا الاتفاق مكاسب متعددة للبلدين, ما يهمنا هنا هو الجانب الصيني الذي تمكن من خلال هذا التعاون من الحصول على الاتي:

أ- مواجهة خطر التلوث عن طريق استبدال الفحم بالغاز وذلك للحد من التلوث الذي تعد الصين مسؤولة عنه بالدرجة الاولى في العالم.

ب- تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة لسد الفجوة الكبيرة بين الانتاج والطلب المتنامي عليها.

ج- تمكنت الصين من توفير امدادات لمصادر الطاقة لا تمر عبر مضيق ملقا الذي يشكل نقطة ضعف استراتيجية للصين في حال تم اغلاقه او فرض حصار بحري عليها من قبل القوى المعادية لها تحول دون وصول تلك الامدادات لها عن طريقه والتي تبلغ نحو 80% من وارداتها النفطية.

د- لقد هدفت الصين من خلال عقدها لهذه الصفقة الى تعزيز أمنها الطاقوي عبر تنويع مصادر امدادات الطاقة وطرق التزويد بها[2].

ولكن وعلى الرغم من كل ما تقدم نجد بان الصين لا تعتمد بشكل كبير على المصدر الروسي في هذا المجال فمن الصعب ان ينسى القادة الصينيون الازمة الحادة التي شهدتها الصناعة الصينية في اعقاب توتر العلاقات بينها وبين روسيا في ستينيات القرن العشرين ولهذا فهم يعملون وبشكل مستمر على تامين مصادر تمويل نفطية وغازية اخرى لكي لا يهدد هذا الامر أمنها القومي.

2: الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة اسيا الوسطى في مجال الطاقة

يمثل قطاع الطاقة اهمية خاصة في العلاقات بين الصين ودول اسيا الوسطى نظراً لما تحويه المنطقة من ثروات نفطية وغازية مغرية فضلاً عن القرب الجغرافي الذي يسهل مهمة نقل سكك الموارد الى الصين مباشرة دون الحاجة للمرور بالمسطحات المائية الخطيرة للمحيطين الهندي والهادي.

([1])عبدالرحمن المنصوري, صفقة الغاز الصينية الروسية, الظروف والدلالات, على موقع الجزيرة: www.aljazeevu.net/midan/reality/politics/2014/6/22

([2])علي حسين باكير, تحولات الطاقة وجيلونيك الممرات البحرية, ملقا انموذجاً, مركز الجزيرة للدراسات. https://studies.aljazeera.net/reports/201468182026313365.htm

وتتجلى الاهمية الجيوستراتيجية الرئيسية لأسيا الوسطى في عاملين رئيسيين هما:

- اكتشاف احتياجات كبيرة في الموارد الطاقوية لديها.
- انها تعد ممراً محورياً لأنابيب النفط والغاز وطرق المواصلات التي تتعلق فيها بكل الاتجاهات الرابطة اياها بالصين وروسيا واوربا ومنطقة القوقاز وبحر قزوين الى المحيط الهندي[1].

ومع مطلع الالفية الجديدة تحول مركز اهتمام الصين في علاقاتها مع جمهوريات اسيا الوسطى ليتحول من التركيز على القضايا الامنية والسياسية مثل خفض التواجد العسكري على الحدود وتسوية الخلافات الحدودية لتأخذ قضايا الطاقة مكانة محورية وذلك لتزايد حاجتها لمصادر الطاقة نتيجة تزايد نموها الاقتصادي السريع الذي رافقه تزايد الهوة بين العرض والطلب الداخلي على الطاقة مما زاد من اهميتها وكذلك لتخوفها مما حصل في العراق من حرب وغيرها من الاضطرابات في مناطق انتاج الطاقة مما دفعها للتفكير والعمل جدياً على تنويع مصادر امداداتها الطاقوية وفي هذا الاطار تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين وجمهوريات اسيا الوسطى بشكل اسرع خاصة في مجال الطاقة[2].

واسيا الوسطى تتجه بسهولة نحو تحولها الى حجر الزاوية في سياسة امن الطاقة الصينية وعلى المستوى الدوبلوماسي تعمل الصين على تقوية التعاون الاقليمي مع روسيا وجمهوريات اسيا الوسطى في القضايا الطاقوية الهامة والى جانب استغلال الحقول النفطية تواصل شركات النفط الصينية استثمار مليارات الدولارات في خطط الامتلاك وتطوير المخزونات النفطية هناك مما يجعل اسيا الوسطى مصدر مغري لمد الصين بمصادر الطاقة قرب الحقول النفطية من حدود الصين ومقارنة بروسيا التي تعد منافس استراتيجي محتمل للصين او مقارنة بالشرق الاوسط المضطرب يمكن لأسيا الوسطى ان تلعب دوراً فعالاً في تنويع مصادر الطاقة الصينية وامتصاص الصدمات والاضطرابات التي تمس الامدادات وتهدد النمو الاقتصادي الصيني[3].

)[1](Vinod Anand. Politics military developments in central Asia and emerging startwgic eguations, the china and Eurasia forum auarterg ((74)), 4. 2006. P.162.

)[2](Irina Ionela PP. chinas energy strategy in central Asia: Interactions with Russia, India and Japan. UNTSCI discussich papers, No 24, Octobe 2010.p.198.

)[3](Sascha Muller-Kraennr. Chinas and Indias emerging energy foreingn policy. Discussion paper of the German development in statute. Bonn 2008,p.8.

فالطاقة عامل حاسم في دفع الصين لدخول اسيا الوسطى بغية تقليص الاعتماد على خطوط الاتصالات البحرية لنقل النفط اذ في حال قيام اي نزاع او هجوم ارهابي يمكن قطع هذه الخطوط بسهولة مما يؤثر على امدادات الصين النفطية خاصة مع الحساسية العالمية التي تميز مضيق ملقا الذي يصفه الصينيون وتحديداً الرئيس الصيني السابق هو جنتاو بمأزق او معضلة ملقا[1]. وفي هذا الاطار تسعى الصين الى كسر هيمنة روسيا على لعبة الغاز والنفط وهو ما توج بمشروع خط غاز الصين ـ آسيا الوسطى او (خط الغاز الصيني التركماني) والذي تم تدشينه عام 2009 , وكذلك خط الغاز الصيني ـ القاراقي الذي بدأ العمل عليه منذ عام 2015[2]. ان اكتشاف حقل كاشا غان النفطي كان عامل آخر وراء تزايد الاهتمام الصيني بأسيا الوسطى وحوض بحر قزوين والذي يعد من بين الحقول النفطية الخمس الاكبر في العالم[3]. وتنقسم الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة في اسيا الوسطى الى محورين هما:

أ- محور الاستثمارات في استغلال وتطوير الحقول النفطية والغازية : وذلك من خلال تركيزها بالتوجه نحو كازاخستان لكونها الدولة الاغنى في المنطقة بالاحتياطات النفطية مع احتوائها على مخزونات مهمة من الغاز الطبيعي وهي الشريك التجاري الاول للصين ضمن منطقة اسيا الوسطى[4]. وتعد كازاخستان المصدر الاول للنفط الصيني القادم من اسيا الوسطى ولكن الكميات المصدرة تبقى قليلة مقارنة بالاحتياجات الصينية من جهة والقدرات الكازاخستانية من جهة اخرى.

كما توجهت الصين بعد ذلك نحو ثاني جمهوريات هذه المنطقة من حيث الثروة الطاقوية وخاصة الغاز الطبيعي اذ عملت الصين على الاستفادة من الثروة الغازية التي تتمتع بها تركمنستان صاحبة اكبر احتياطي وانتاج هذه المادة في المنطقة هذا الى جانب امتلاك الصين لأكبر معدلات الاستثمارات الخاصة في مجال البتروكيمياويات من تركمنستان[5].

---

(1) Xuanli Liao. ((Centeral Asia and Chinas energy security)). The Chinna and Eurasia forum guarterly. V4, No.4. November 2006.p.60.

(2) اسيا الوسطى: اللعبة الكبرى الجديدة, نهى خالد. على الموقع: noonpost.com/content/5049.

(3) Xuanli Liao. ((Centeral Asia and Chinas energy security)). The Chinna and Eurasia forum guarterly. V4, No.4. November 2006.p.63.

(4) (Rolene Niquet. ((china and central Asia)), china persperctires, N. 67.

(5) Irina Ioneta pop. Op. cit. p. 207.

كما حققت الصين صفقات واتفاقيات مهمة لتطوير النفط والغاز وتوطين استثمارات اخرى في اوزبكستان حيث تمكنت الشركات الصينية من الحصول على حقوق تكرير احتياطات النفط والغاز في اوزبكستان[1].

ب- محور بناء وتطوير انابيب وطرق نقل النفط والغاز: تحتاج الموارد الطاقوية الى طرق لنقلها من مناطق الانتاج الى اهم مناطق الاستهلاك لذلك فقد توجهت الصين نحو توطيد علاقاتها بدول المنطقة خاصة مع الدول الثلاث التي ذكرت سابقاً من خلال تبني مشارع هادفة لبناء خطوط انابيب (Pipelines) فيها لنقل النفط والغاز للحدود الغربية للصين ومنه الى المناطق الساحلية الصينية التي تشهد ديناميكية نمو اقتصادية كبيرة[2].

وفي الوقت الحالي نجد بان العديد من دول اسيا الوسطى تدين بمليارات الدولارات للصين [3]. الامر الذي يثير مخاوف ان تصبح هذه الدول متورطة فيما يسمى بـ (فخ الديون) مما يضطرها لتقديم الكثير من التنازلات للصين من اجل سداد تلك الديون كما حصل وقدمت تركمانستان الغاز الى الصين بسعر اقل بثلاث مرات من سعر السوق مما اثار حفيظة روسيا تجاه هذا الامر[4].

3: أمن الطاقة في العلاقة بين الصين ودول جنوب آسيا

لقد تزايدت حاجة الصين الى موارد الطاقة (النفط) الى الحد الذي جعل منها تخرج من حالة الاكتفاء الذاتي لها والتي كانت تتمتع بها لتدخل نادي الدول المستوردة لهذه المادة الاستراتيجية وذلك منذ بداية الاصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الصين في نهاية سبعينيات القرن الماضي.

---

(1) Irina Ioneta pop. Op. cit. p. 208.

(2) James Bosbotinis, ((Sustaining the dragon, dodging the eagle and barring the bear? Assessing the ruleand importance of central Asia in chines national strategy)), ((The China and Eurasia forum auarterly)), V8. No 1. Sipring 2010. P.72.

(3) بلغت قيمة ديون اوزبكستان وحدها 3.4 مليار دولار من الدين الخارجي للدولة فيما تدين طاجكستان بمبلغ 2.9 مليار دولار 48% من ديونها الخارجية, وتدين قيرغستان بمبلغ 1.7 مليار دولار 42.5% من الديون الخارجية.

(4) ايكا توينا زدلوتوفا – جيوبوليتكال فيوتشرز – عن شبكة رؤية استراتيجيات غير مباشرة. Alwatan al arabi.com/142851.

وعليه فقد صنعت الصين استراتيجية جديدة لتامين احتياجاتها الطاقوية كنوع من انواع التكيف مع هذه الحالة عرفت باسم استراتيجية (التوجه نحو الخارج) تستند على توفير الموارد الطاقوية خاصة النفط والغاز من خلال :

- الاستثمار في مناطق انتاج الطاقة الرئيسية في العالم.
- تنويع مصادر تلك الامدادات وعدم الاعتماد على منطقة الشرق الاوسط فقط.

وذلك من اجل تجنب الوقوع في مأزق في حال حدث اضطرابات في تلك المنطقة المعروفة بعدم استقرارها. تعرف جنوب اسيا ارتفاعاً في طلبها على الطاقة, اذ يتوقع ان يرتفع هذا الطلب الى نحو (1,264,3) مليون طن بحلول عام 2030 وبارتفاع سنوي قدره (3.2%) مع ارتفاع نصيب هذه المنطقة في زيادة مجموع الطلب على الطاقة في اسيا والمحيط الهادي الى نحو (17.5%) بحلول عام 2030[1].

وقد اولت الصين استناداً الى تلك الاستراتيجية اهمية كبيرة لجنوب اسيا على الرغم من احتياطاتها القليلة في موارد الطاقة الحيوية (النفط والغاز) في تحقيق امنها الطاقوي وذلك نظراً للأهمية الجيوبولوتيكة لموقع المنطقة من جانب والوجود الهند فيها كمستهلك عالمي للطاقة وكمنافس للصين في هذا المجال. فجنوب آسيا تعد ممراً لنقل النفط والغاز من دول اسيا الوسطى عبر خطوط انابيب تمتد من اراضي هذه الدول الى افغانستان وقيرغستان او عبر ايران الى باكستان والهند ويمكن ان تمتد الى الصين[2]. ورغم فقر هذه المنطقة من حيث الموارد الطاقوية الا ان هنالك عاملين اساسيين يجعلان منها منطقة مؤثرة في استقرار سوق الطاقة العالمي من جهة وفي تحقيق الصين لأمنها الطاقوي من جهة اخرى, وهذان العاملان هما:

أ- حيوية المنطقة كممر بري لإمدادات الطاقة: حيث تمتاز هذه المنطقة بخصائص جغرافية مميزة اهلها لتكون نقطة محورية في الربط بين عدة اقاليم عبر التاريخ, اذ كان يمر عبرها طريق الحرير التجاري التاريخي الذي كان يشكل همزة وصل بين تجارة الشرق خاصة الصين والغرب[3]. كما ويؤهل اتساع نطاق البحار المحيطة بجنوب اسيا المنطقة لنيل اهمية كبرى في مجال النقل البحري كما ان اتصال

---

(1) Energy outlock for Asia and the pacific. Report of Asia development bank, October 2009. Japan. P. 39.

(2) عبدالعزيز حمدي, قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا, مجلة السياسة الدولية, العدد 14 , 2001, ص81.

(3) Geographical location of south Asia. Jul.8th, 2010. In http://viewstonews.com/index.php/geo-strategic-importauce-of-south- asia/pokistan

المنطقة بأسيا الوسطى عبر افغانستان وايران يفتح المجال لتكون ممراً لخطوط النفط والغاز الى دول شرق وجنوب شرق اسيا فضلاً الى دول المنطقة ذاتها[1].

ب- احتواء المنطقة على الهند كمستهلك طاقوي مؤثر عالمياً: تبرز الهند اليوم كعملاق طاقوي جديد على الساحة العالمية فباعتبارها احد الاقتصاديات الصاعدة وواحدة مما بات يعرف بـ ((دول البريكس)) (BRICS) وهي الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة والتي يزداد تأثيرها عالمياً وتتمثل في البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا واصبحت الهند ضمن الدول التي يؤثر استهلاكها المتزايد للموارد الطاقوية على ازدياد معدلات نمو الطلب العالمي على الطاقة[2]. فهي تعد حالياً واحدة من بين اسرع الاقتصاديات نمواً في العالم, لذلك يتوقع ان يكون لمستويات وانماط استعمال واستهلاك الطاقة في الهند تأثيرات كبيرة على الصعيدين الوطني والعالمي[3]. وهذا ما يتجلى في الارتفاع الملحوظ للطلب الهندي على الموارد الطاقوية واعتبارها الى جانب الصين كأحد العوامل الهامة والمساهمة بنسبة كبيرة في ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة وتشير السيناريوهات المستقبلية الى توقعات بتنامي الطلب على الطاقة بشكل يؤهلها لان تكون ضمن اولى الدول المستوردة والمستهلكة للطاقة[4].

ان العلاقة التي تربط الهند بالصين تعدت في هذا المجال علاقة الجغرافية فهما من الناحية الطاقوية يشكلان معاً المسؤول الاكبر عن الزيادة العالمية المتوقعة في الطلب على الطاقة, اذ انه من المتوقع ان يزداد استهلاك الطاقة السنوي بحلول عام 2030 بنسبة 60% مقارنة بعام 2000, وسياتي ما يقارب 80% من دول غير اعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي مقدمتها الهند والصين. ومن هنا فقد تحولت منطقة جنوب اسيا الى ساحة جديدة من ساحات التنافس بين كل من الصين والهند من اجل كسب وتامين الطرق البرية والبحرية لنقل الطاقة في المنطقة. وتعد بنغلادش اهم تلك الدول اذ

([1])محمد سعد ابو عامود, اقليم جنوب اسيا, السياسة الدولية: عدد يوليو 2009 على الموقع: http://digitalahramorg.cg//articiesaspx?serial=95967eid=2

)[2](Anant sudarshau and ligia Noronha. ((contexttua lizing Indias energy security)). In: Anont sudarshan and ligia Noronha (eds). Indias energy security. Routledge. London and Newyork 2009.p.3

)[3](Anant sudarshau. Op. cit. p.6.

)[4](Leena Srivastava and Riru Mathur. Global energy security: Indias energy security. Fesbriefing paper 14, Berlin. September 2007. P.2.

تمكنت الصين في الحصول على حقوق استغلال حقول نفطية فيما عرفت باسم (باراك بوريا) كما انها كسبت منفذ بحري فيها يدعى شيتاجونج مما جعلها الاقرب الى الحقول النفطية في ميانمار وللبحار المحيطة بالهند[1]. كما استغلت الصين علاقتها القوية بباكستان للدخول الى مقاطعة بلدشتان الباكستانية لكي تتمكن من شحن وارداتها من الطاقة خاصة الغاز الطبيعي القادم من اسيا الوسطى والشرق الاوسط الى غوادر في باكستان ومنه يضخ عبر الانابيب او ينقل بالشاحنات الى غرب الصين عن طريق كاراكورام السريع[2]. وتتدرج الجهود الصينية لكسب موطئ قدم لها في عرض مياه المحيط الهندي في اطار جزء ما يسمى بـ (استراتيجية عقد اللؤلؤ) وهي عبارة عن وضع سلسلة من المنشآت البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند والمحيط الهندي في خليج البنغال. وكانت اهم المنشآت المدرجة ضمن هذه الاستراتيجية في جنوب اسيا يتمثل في مشروع بناء غوادار في باكستان , اذ تشير التقارير الى عمل الصين الاكبر من تكلفة المشروع المقدرة بـ (15) مليار دولار[3].

4: استراتيجية تأمين مصادر الطاقة في منطقة الشرق الاوسط

على الرغم من ان الشرق الاوسط يعد منطقة بعيدة جغرافياً عن الصين, وتاريخياً لم تبدي اهتماماً بها الا ان القادة الصينيين ادركوا اهميتها الاستراتيجية. ويمكن استقراء ثلاثة عوامل تحرك وتحكم السياسة الصينية تجاه المنطقة. يتعلق العامل الاول بأمن الطاقة, ففي عام 2017 تفوقت الصين على الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم (تستورد الصين 65% من احتياجاتها للنفط), وبينما يتزايد الانتاج المحلي للولايات المتحدة من النفط فان انتاج بكين المحلي يتراجع, ومن المتوقع انه بحلول عام 2030 ستزداد نسبة النفط الذي تستورده الصين الى 80% من اجمالي احتياجاتها النفطية.

ومن الجدير بالذكر ان الصين تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات النفط من الشرق الاوسط على الرغم من محاولات تنويع المصادر النفطية, الا انه لا يزال ما يقرب من نصف واردات بكين من النفط يأتي من المنطقة. لذلك فأنها ستعاني بشكل اكبر من الولايات المتحدة اذا تم قطع امدادات النفط في الشرق

([1])محمد سعد ابو عامود, اقليم جنوب اسيا , مجلة السياسة الدولية, عدد يوليو 2009. https://aiyital_ahram_org.eg/avtieies.aspx?sevial=959678.eid=2

([2])ريتشارد فيبوخن, العلاقات بين مستقبل الطلب وامكانات عرض المستهدف عام 2030, في : الصين, الهند والولايات المتحدة الامريكية : التنافس على الموارد الطاقوية, مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي, ط1, 2008, ص49 – ص 50.

([3])J. Mohan Malik. (Indias response to chinas rise) In: Kevin J.coony and Yoichiro Sato. The rise of china and International security. Routledge, New york, 2009. P. 198-199.

الاوسط. وبناء عليه فان الصين تحرص على استقرار الاوضاع في المنطقة بشكل اكبر من الولايات المتحدة, وذلك في ضوء رغبتها في الحفاظ على تدفق النفط.

اما العامل الثاني فهو الاستثمارات الصينية الكثيفة في المنطقة, والتي تمثل دافعاً اضافياً للصين للحفاظ على الامن والاستقرار في الشرق الاوسط, فتتركز الاستثمارات الصينية بنسبة 80% في قطاع الطاقة, كما ان بكين لديها استثمارات ضخمة في مشروعات البنية التحتية في العراق وليبيا وايران.

وتضخ الشركات الصينية في الدول العربية استثمارات ضخمة في مجالات كالنقل والعقارات, كما تتعاون بكين مع اسرائيل في مجال التكنولوجيا الزراعية والصناعات التقنية والطبية. ومن المتوقع ان يزداد عدد المشروعات التي تنفذها الصين في المنطقة في ظل مبادرة (الحزام والطريق). ورغم عدم وجود احصائيات رسمية حول عدد الصينيين في الشرق الاوسط الا ان المحللين يقدرون عددهم بحوالي 550 الف صيني.

اما العامل الثالث فيتعلق بان الشرق الاوسط كان لفترة طويلة بمثابة اداة لتشتيت الولايات المتحدة عن بسط نفوذها بشكل اكبر في اسيا والمحيط الهادي, وقد صرح Qu Xing رئيس معهد الصين للدراسات الدولية بان استمرار المشكلات في الشرق الاوسط يخدم مصالح الصين من خلال تشتيت الولايات المتحدة عن قضية صعود قوى جديدة تنافسها في النظام الدولي[1]. ومن بين اهم العناصر الاساسية للاستراتيجية الصينية في منطقة الشرق الاوسط يمكننا ان نلاحظ عاملين مهمين:

الاول: ان الوصول الدائم الى مصادر الطاقة يمثل المصلحة الاستراتيجية العليا للصين في منطقة الشرق الاوسط فهي تعتمد عليها لتوفير نحو 47% من امداداتها النفطية ومن المحتمل ان تزداد هذه النسبة لتصل الى نحو 70% من احتياجاتها الضرورية للطاقة بحلول عام 2030[2]. فوفقاً لإدارة معلومات الطاقة الامريكية ان الصين تفوقت على الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها اكبر مستورد للنفط الخام من

(1)هنريك ستيلهان هايم وستيج ستينسلي, هل تتوسع بكين على حساب واشنطن بالشرق الاوسط؟ على الموقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5229

(2)التقارب الروسي وتاثيره على التوازنات في الشرق الاوسط. على الموقع : https://pcae/av/topic/chinese-russian-rapprochement-and-its-impact-on-the-balance-of-power-in-the-middle-east

منطقة الشرق الاوسط في عام 2013 وتجاوزتها مرة اخرى لتصبح اكبر مستورد للنفط الخام ايضاً في عام 2017[1].

ولكون منطقة الشرق الاوسط تعد المصدر الاساسي للطاقة بالنسبة للصين فهي لطالما خشيت ان تتعرض مصالحها الطاقوية فيها الى الانقطاع بسبب اضطراب الاوضاع الامنية فيها, اذ تعد الصفقات الصينية الكبرى في مجال النفط والغاز مع كل من المملكة العربية السعودية وايران وقطر عنصراً اساسياً في التحركات الصينية في الاقليم[2].

اما بالنسبة للعامل الثاني فهو: ان الصين لا تنظر الى منطقة الشرق الاوسط باعتباره منطقة محورية للدفاع عن امن الاراضي الصينية ولا يندرج كمنطقة اساسية بالنسبة لخطط الامداد اللوجستية العسكرية للصين على العكس من الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجيتها المبنية على توسيع نفوذها في المنطقة[3].

نظراً للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط ولكونها تحتوي على حجم كبير لموارد الطاقة ولكونها تعد نطاق متاح لها للاستثمارات والخدمات فقد اتاحت تلك الامور للحكومة الصينية للسعي من اجل بناء مصالح واسعة من خلال مشاركتها في قطاع الطاقة كما لعبت الحكومة الصينية دوراً اساسياً في دعم شركات النفط التابعة لها والساعية للفوز بفرص تجارية خاصة في كل من ايران والعراق والمملكة العربية السعودية لكونها تستحوذ على مجمل احتياطات النفط والغاز في المنطقة[4]. إذ تقوم إيران بتصدير جزء كبير من انتاجها النفطي الخام ثم تستورده بعد ذلك في شكل منتجات مكررة , من جانب اخر فقد قررت الصين مواصلة استيراد النفط الايراني محاولة منها لتجنب عقوبات ادارة ترامب الامريكية دون تحديها او رفضها بشكل مباشر من اجل الحفاظ على علاقتها مع جمهورية ايران والاهم تامين واستمرار حصولها

(1) https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/12.

(2)مصالح الصين واهدافها في الشرق الاوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030. على الموقع: https://politics-dz.com.8/5/2020

(3)التقارب الروسي وتاثيره على التوازنات في الشرق الاوسط. على الموقع : https://pcae/av/topic/chinese-russian-rapprochement-and-its-impact-on-the-balance-of-power-in-the-middle-east

(4)تابلن : هذه معالم مملكة الصين الشرق اوسطية.. اضعاف امريكا والسيطرة على نقاط الاختناق وخطوط النفط. على الموقع: https://www.alquds.com.ukd,4/8/2020

على مصادر الطاقة منها[1]. اما بالنسبة للمملكة العربية السعودية والعراق والامارات فهم يعدون شركاء من الدرجة الاولى للصين[2]. وقد واجه المستثمرون الاجانب عوائق عالية جداً في كل من (ايران والعراق والمملكة العربية السعودية) ولسنوات طويلة الا ان الدعم الحكومي الصيني لشركاتها الوطنية كان له دور مهم من اجل احراز موطئ قدم لها قبل المنافسين الاخرين[3]. لقد شهد انخراط الصين مع الشرق الاوسط توسعاً ملحوظاً منذ نهاية الحرب الباردة خاصة مع تزايد طلب الصين على الطاقة كما شهد عام 2016 حدث مهماً في العلاقات بين الطرفين في سلسلة من التحركات السياسية غير العادية من قبل الصين تضمنت:

أ- اصدارها لورقة سياسية عربية في 13 يناير/كانون الثاني من نفس العام.

ب- الرحلة الاولى للرئيس الصيني (شي جين ينيغ) الى دول الشرق الاوسط في المملكة العربية السعودية ومصر وايران خلال المدة (19-23) يناير / كانون الثاني من العام ذاته, اذ فسرت الصين هذه الرحلة باعتبارها نوعاً جديداً من العلاقات الدولية والدبلوماسية التي اخذت تشير الى استراتيجية مختلفة تجاه هذه المنطقة[4]. اما بالنسبة لجيبوتي فهي تعد دولة استراتيجية من ناحية قربها من مضيق باب المندب وغوادار لقربه من خليج عمان الذي لا يبعد سوى مسافة قصيرة عن مضيق هرمز ولو استطاعت الصين التدخل في ناقلات بحر هذين المضيقين فستكون قادرة على التحكم بالقصبة الهوائية للعالم وهذا ما يفكر فيه المخططون العسكريون الصينيون. كما اصبح العراق ثالث مزود للنفط بعد كل من السعودية وروسيا وكانت الصين المستفيد الاكبر من عقود النفط بعد غزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام 2003[5].

([1])الصين في الشرق الاوسط.. عن ماذا يبحث التنين؟ على الموقع:
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/12/11

([2])فان لي, الجغرافيا السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الامدادات, في : الهند والولايات المتحدة الامريكية : التنافس على موارد الطاقة, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي, ط1, 2008, ص146.

([3])امن الطاقة في الخليج (التحديات والافاق), مجموعة مؤلفين (فيليب, اندروز , سبيد), مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ص207.

([4])انطوان برونيه, جون جون بول جيشار, التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية, ترجمة عادل عبد العزيز احمد, المركز القومي للترجمة, ص238.

([5])أهود بمارتي, سياسة الصين في الشرق الاوسط: التحدث بهدوء والتلويح بمحفظة كبيرة, المرصد السياسي, العدد 3139, حزيران/يونيو 2019.

طالما كان الشرق الاوسط ساحة تتنازع عليها مصالح متشابكة ومتضاربة. فالانسحاب الاميركي التدريجي من المنطقة وتزايد مصالح الصين الاقتصادية وموقف بكين الاكثر ثقة تجاه التفاعلات الاجنبية, فضلاً عن مبادرتها (حزام واحد, طريق واحد) ((OBOR منذ عام 2013, ادت الى تصاعد التكهنات حول مسار العلاقات الثنائية بين الصين ودول الشرق الاوسط. ويتصاعد على وجه التحديد صوت يقول ان الصين تطور سياسة عربية كبرى جديدة وتتجه نحو الشرق الاوسط لسد الفراغ في السلطة الذي خلفه الانسحاب الاميركي. ومن ناحية اخرى يهاجم بعض الباحثين الطبيعة المتغيرة لسياسة الصين تجاه الشرق الاوسط بحجة ان سياسة بكين تجاه المنطقة مدفوعة باحتياجاتها الاقتصادية المحلية وان الانخراط العسكري والدبلوماسي الصيني في المنطقة هو محض انخراط سطحي ورمزي في احسن احواله[1].

وعليه فان قدرة الصين على توطيد علاقاتها بهذه الدول في مجال الطاقة سيعتمد اعتماداً كبيراً على الاستقرار السياسي في المنطقة وعلى سياسات الاطراف الخارجيين الاخرين فيها, فأي اتجاهات مؤاتيه او معاكسة في هذا المجال قد تتحسن او تتفاقم بفضل العلاقات بين الصين والغرب تجاه الشرق الاوسط[2].

5: التواجد الاستراتيجي الصيني في القارة الافريقية وامريكا اللاتينية واستراليا (البحث عن الطاقة)

تعد الصين حاضرة في التطور الافريقي ومؤثرة فيه فقد توجهت الى هذه القارة من اجل الحصول على الموارد الطبيعية وفي مقدمتها موارد الطاقة مما ادى الى نمو قوتها الاقتصادية فيها , وكان الهدف من التواجد الصيني في هذه القارة هو لتحقيق غاية واحدة تمثلت بالحصول على ابار النفط والغاز واليورانيوم ...الخ, فالصين تحصل على نسبة تقدر بنحو 9% من نفط افريقيا جنوب الصحراء وبذلك فأنها اخذت تسعى من اجل زيادة سيادة دول القارة واحترامها للتكامل الاقليمي لدولها من اجل ايصال رسالة الى العالم

---

www.washingtoniustilute.org/ar/polisyaralysis/view/chinas_middle_cast_policy_speaic_softly_and_wave_a_large_purse

([1])امن الطاقة في الخليج (التحديات والافاق), مجموعة مؤلفين (فيليب, اندروز , سبيد), مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ص208-209.

([2])تقرير ماخوذ عن Farnamstveet, ترجمة سارة المصري على الموقع:

www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018_12_11

مفادها (ان العلاقات الصينية الافريقية عنوانها الوحدة والسيادة ويحكمها منطق رابح – رابح)[1]. وعليه فقد استطاعت الصين تحقيق العديد من الانجازات في القارة الافريقية من اهمها:

أ- حصلت الصين من خلال شركاتها العملاقة على امتياز التنقيب عن النفط في ساحات واسعة من تشاد.

ب- وقعت الشركات النفطية الصينية عقوداً مع الكونغو (برازافيل) للبدء في استكشاف النفط البحري وانتاجه , والبدء بعمليات الاستكشاف النفطي في شمال ناميبيا , حتى انها تتطلع الى بناء مصفاة لتكرير النفط فيها[2].

هذا فضلاً عن علاقتها بكل من انغولا وكينيا وغانا بما لديها من موارد بترولية , والجزائر التي تشاركها الصين ايضاً في المجال البترولي . كما قامت الصين مؤخراً بتأجير حقل بترولي في دلتا النيجر والذي كان يؤجر من الباطن من قبل اتحاد لشركات غربية[3].

أما بالنسبة لدول امريكا اللاتينية فقد تحركت الصين نحوها بوصفها من الدول الفقيرة وحققت لنفسها صورة جيدة في كل من كوبا وفنزويلا والبرازيل والارجنتين بصفة خاصة. اذ تسعى الصين الى تامين الامدادات البترولية والمعدنية لها من دول هذه القارة فقد بدأت احدى الشركات البترولية الرئيسية في الصين باستغلال حقل بترولي حجري في خليج المكسيك وبذلك نرى بان الامبراطورية الامريكية لم تعد كما كانت من قبل كتواجد منفرد في هذه القارة[4].

واخيراً تأتي القارة الاسترالية التي تمثل جزءاً من النظام الغربي فقد بدأت الصين تهتم بها ايضاً لما تحتويه من موارد معدنية لا حصر لها.

([1])سمير قط, الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة (قطاع النفط انوذجاً), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة محمد خيضر – بسكرة, 2008, ص64- ص66.

([2])عبدالحكيم نجم الدين, النفوذ الصيني الروسي المتنامي في افريقيا على الموقع: www.politics,dz.com,2018/4/10

([3])سمير قط, الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة (قطاع النفط انوذجاً), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة محمد خيضر – بسكرة, 2008, ص68.

([4])انطوان برونيه,جون جون بول جيشار,التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية, ترجمة عادل عبد العزيز احمد, المركز القومي للترجمة, ص239- ص240.

الخلاصة:

ان سعي دول العالم لا سيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الاولية يعد هدفاً مهماً بالنسبة لها اذ ان حيوية هذه المادة (النفط) وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي قد جعل الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفاً ملحاً من اهداف السياسة الخارجية للدول ومما زاد من اهميته فشل المحاولات العديدة التي جرت وما زالت جارية من قبل الدول الصناعية لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والنووية وذلك لارتفاع سعر تكلفة هذه البدائل وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط.

اما بالنسبة للصين فأنها كما في غيرها من الدول لا يشكل النفط لديها مجرد كونه سلعة اقتصادية مهمة لا بل انه اصبح سلعة ذات اهمية استراتيجية من وجهة نظرها ونظر القوى الفاعلة في النظام الدولي بشكل عام اذ تشير المعلومات المتوفرة بانه في الوقت الذي وصل فيه الاستهلاك العالمي من النفط عام 2008 الى نحو (68.1) مليون برميل يومياً ونحو (119.6) مليون برميل يومياً عام 2020 فانه من المتوقع ان يصل الى (120) مليون برميل يومياً في عام 2025. وعليه فان ضخامة حجم الاقتصاد الصيني جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية بوصفها اكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي وفي ضوء ما حققه الاقتصاد الصيني من معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد حجم الاستهلاك بموارد الطاقة لاسيما النفط منها وتزايد حجم السكان فيها فقد اتجهت الصين الى زيادة معدلات الاستهلاك اليومي من النفط لتلبية الطلب المتزايد عليه والذي وصل الى نحو (12) مليون برميل يومياً في عام 2020 ومن المتوقع ان يصل الى نحو (15) مليون برميل يومياً عام 2030 وهذا ما دفع الصين الى التحرك بعدة وجهات نحو دول العالم من اجل تامين مصادر الطاقة الاساسية لاستمرار عجلة اقتصادها بالنمو والتطور فتارة نجدها تتحرك نحو الشرق الاوسط ونحو اسيا الوسطى وتارة اخرى نحو قارة افريقيا وصولاً الى قارة امريكا الجنوبية. وهو الامر الذي ترجم ضعف وهشاشة امكانية الوصول الموثوق الى امدادات الطاقة الامر الذي يعتبر تدخل الدولة المباشر في مجال تامين امدادات النفط.